ثانيا: النتائج التي تترتب على نجاح الثورة أو الانقلاب

ان اعلان الحكام الجدد عن سقوط الدستور لا يعني ان أحكام الدستور تلغى بشكل مطلق. وانما الالغاء يختص بالقواعد الدستورية التي تتناول نظام الحكم، وذلك لان عملية التغيير موجهة إلى التنظيم السياسي في الدولة. ويترتب على ما تقدم النتائج الآتية:

١- احترام المبادئ المقررة لحقوق الأفراد والحريات العامة، لأن هذه المبادئ استقرت في الضمير الانساني بحيث اصبحت اسمى من النصوص الدستورية.

٢- عدم الغاء النصوص الدستورية من حيث الشكل، لانها لا تعد دستورية من حيث الموضوع، الا انها دونت في الوثيقة الدستورية لإعطائها مكانة لائقة وبغية ثباتها، وتبقى هذه النصوص قائمة باعتبارها قوانين عادية.

٣- تبقى القوانين العادية كالقانون المدني والجنائي قائمة مالم تلغ وفقا للطرق العادية التي تتبع لإلغاء القوانين العادية.

الباب الثالث

التاريخ الدستوري للعراق

خضع العراق مدة طويلة للهيمنة العثمانية وكان يشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية الا انه على اثر الحرب العالمية الاولى تفككت الدولة العثمانية واجتاحت القوات المنتصرة الكثير من الولايات التي كانت تابعة لها وكان من ضمنها العراق، حيث دخلت القوات البريطانية بغداد سنة ١٩١٧ وكان هذا التاريخ بداية لظهور الدولة العراقية الحديثة التي خضعت للإنتداب البريطا ني. وسنحاول دراسة التاريخ الدستوري للعراق وتطور النظام السياسي فيه من خلال التوقف عند بحث الدساتير التي كانت تحكم العراق منذ الهيمنة العثمانية حتى صدور دستور ٢٠٠٥ وفق الآتي:

الفصل الأول

الأوضاع الدستورية في العراق قبل صدور دستور ١٩٢٥ وبعد إقامته

المبحث الأول
العراق في ظل الهيمنة العثمانية

ظل العراق تحت الهيمنة العثمانية حتى سقوط بغداد في ايدي القوات البريطانيـة فـي الحادي عشـر مـن اذار سـنة ١٩١٧. وكان العراق قبل الاحتلال البريطاني يحكم قانونا وفعلا من لدن السلطات العثمانية وتسري عليه أحكام القانون الأساسي العثماني الصادر سنة ١٨٧٦م.(١)

وكان القانـون الأساسـي العثماني قد صدر بعد تولي السـلطان عبد الحميد الحكم، اثر مقتل اخيه مراد، واراد السلطان من إصدار ذلك القانون مسـايرة التطورات الدسـتورية في دول اوربا. وقد سميت مرحلة إصدار الدستور باسم (المشروطية) حيث اريد من خلالها التخفيف من نظام الحكم المطلـق الـذي كان قائما حيـن ذاك وجعل حكم السـلطان العثماني ملزما بمراعات القيود المقررة في القانون الأساسي.

وقد صـدر القانون الأساسـي وفقا لطريقة المنحـة. واحدث تطورا في النظام السياسـي العثماني، حيث حول نظام السلطنة من الحكم المطلق المسـتبد إلـى الملكية الدسـتورية وذلك من خـلال اعتناق النظـام النيابي

١- راجع في تفاصيل ذلك، محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسـي العراقي، رسـالة ماجسـتير قدمـت إلـى كلية الاداب، جامعـة بغـداد، ١٩٧٢، ص ١٥ وما بعدها. د.عـارف الحمصاني، محاضرات في النظم السياسـية والقانون الدسـتوري، دمشـق، ١٩٦٣، ص ١١٧ وما بعدها. د.رعد الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٦ وما بعدها.

البرلماني، حيث اقيم بموجب هذا القانون مجلسا للوزراء يقف إلى جانب السلطان ويكون متضامنا بين أعضائه ومسؤولا أمام السلطة التشريعية التي كانت تتألف من مجلسين هما مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان، حيث يتكون الأول عن طريق اختيار السلطان لأعضائه مدى الحياة، اما المجلس الاخر فينتخب أعضائه من الناخبين لمدة أربعة اعوام.

وقد نص القانون على ان للسلطان وحده حق اقتراح القوانين، اما النواب فلهم حق ابداء الرغبة فقط وقد اعطي للسلطان حق حل المجلس النيابي أيضا.

وفي السابع عشر من اذار سنة ١٨٧٧ افتتح اول برلمان في الدولة العثمانية. الا ان هذه التجربة لم يكتب لها النجاح والدوام حيث قام السلطان عبد الحميد في الرابع عشر من شباط ١٨٧٨ بتعليق أحكام الدستور لأجل غير مسمى، وعطل اجتماعات المجلس. واستمر تعطيل الدستور ما يقارب ثلاثين عاما، ساد خلالها الفساد والارهاب وقامت الثورات في الولايات وهذا ما ادى إلى تحفيز الجيش على القيام بمحاولة خلع السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٨، ونتيجة لتلك المحاولة اعيد العمل بأحكام الدستور. الا ان السلطان عبد الحميد حاول في نيسان سنة ١٩٠٩ قمع الحركة الدستورية، مما دفع رجال حزب (الاتحاد والترقي) إلى القيام بإنقلاب كان من نتائجه طرد السلطان عبد الحميد وتولي محمد رشاد العرش.

وعند قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ دخلتها الدولة العثمانية إلى جانب المانيا الا انها هزمت في تلك الحرب وانتصر الحلفاء مما ادى إلى انهيار الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها والولايات التابعة لها بين الحلفاء وفقا لهدنة (هندروس) وما تلاها من معاهدات واتفاقيات.

هـذا ومن الجدير بالذكر ان العراق ظل شـأنه في ذلك شـأن الكثير مـن الاقطار العربية الاخـرى خاضعا للإحتلال العثماني ما يقارب أربعة قرون، يعاني من التخلف والقهر والاسـاليب اللا انسـانية التي كان يتبعها العثمانيـون وبالاخص سياسـة التتريك. ولقد سـعى العـرب للتخلص من السـيطرة العثمانية فقاموا بتشـكيل الجمعيات والاحزاب التي اخذت زمام المبـادرة وسـاعدت على بلورة الـرأي العام وتفاعله مـع مطلب التحرر والاستقلال.

وحينما قامت الحرب العالمية الأولى كان الحلفاء ينشـرون دعاياتهم التحررية بين العرب، ابتغاء كسـب ودهم ويتمنون قيامهم بثورة مسـلحة ضد الدولة العثمانية بغية هزيمتها من الداخل.

وقـد تجـاوب العرب مع دعـوات الحلفاء وقاموا بثورتهم المسـلحة عاقدين امالا على الوعود التي قطعها لهم الحلفاء والتي تتلخص بالاتي:

١- التعهد بدعم الثورة العربية المسلحة ومساعدتها بكافة الوسائل الممكنة من اجل انزال الهزيمة بالجيوش العثمانية.

٢- الالتزام بتقديم المسـاعدات للعرب لكي ينالوا اسـتقلالهم والاعتراف بحقوقهـم المشـروعة في إقامة دولتهم الموحدة المسـتقلة والتي تقوم اسس دستورية.

وبعـد ان وضعت الحـرب اوزارها وخرجت الدولـة العثمانية منها مندحـرة اذعنت إلى شـروط الحلفـاء وتنازلت عن سـلطاتها في الاقطار العربية وذلك وفقا لهدنة (هندروس) وما اعقبها من معاهدات واتفاقيات.

المبحث الثاني
العراق في ظل الاحتلال البريطاني وحتى قيام دستور ١٩٢٥

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب استبشر العرب خيرا بإنتصار الحلفاء على اســاس ان الجيش العربــي من ضمن الجيوش التي انتصرت فــي الحرب، معتقدين ان الحلفاء سـيفوا بوعودهم التي قطعوها لهم والتي من اهمها حق الأمة العربية بإقامة دولتها المستقلة.

الا ان الحلفاء لم تكن نواياهم سليمة تجاه العرب، حيث كانوا يوعدونهم بأمر في العلن ويتفقون في السـر على اخر[١]. الا ان امرهم انكشـف عند قيام الثورة الروسية سنة ١٩١٧ حيث عثرت السلطات الجديدة على وثائق مهمة في خزانة القيصر، كان من ضمنها اتفاقية (سايكس- بيكو) المعقودة في سـنة ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسـا وروسـيا القيصرية، وقد كشـفت السلطات الجديدة عن محتوياتها، وكان من بين ما تنص عليه تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بين الدول المنتصرة[٢].

١- انظـر د.سـليمان الطماوي، التطور السياسـي للمجتمـع العربي، دار الفكـر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦١، ص ١٤٨.

٢- د.سليمان الطماوي، نفس المصدر، ص ١٤٨. د.نوري لطيف، القانون الدستوري، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٦، ص ٢٣٩.

ورغم ردود الفعل في الوطن العربي اصر الحلفاء على تنفيذ ما اتفقوا عليه سابقا، وعقدوا مؤتمر (سان ريمو) في عام ١٩٢٠ الذي اسفر عن وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. وجاء كل ذلك تتويجا للنوايا السيئة تجاه العرب[١].

وهكذا خرج العراق من الهيمنة العثمانية ليقع تحت سيطرة الاستعمار البريطاني، حيث دخلت جيوش بريطانيا بغداد في الحادي عشر من اذار سنة ١٩١٧. وحكمت العراق حكما عسكريا مباشرا بواسطة قوانين عسكرية وسلطات عسكرية.

وبدأ العراقيون يقدمون المذكرات والعرائض إلى بريطانيا مطالبين بالاستقلال، ومذكرين ببيان الحكومتين البريطانية والفرنسية الصادر في الثامن من كانون الأول ١٩١٨ الذي جاء فيه (ان الغاية التي تبتغيها فرنسا وبريطانيا العظمى من الدفاع عن الشرق الذي شاهد الحرب وتخلص من

١- نستطيع ان نلاحظ المرارة والخيبة التي اصابت المواطنين العرب وقادتهم نتيجة تنكر الحلفاء لوعودهم من الخطاب الذي وجهه الشريف الحسين إلى بريطانيا في كانون الأول سنة ١٩٢٣ بعد ان رفض توقيع معاهدة مع بريطانيا تعترف به ملكا على الحجاز فقط، حيث كتب (نهضت مع شعبي بعد نيل ضمانات تضمن مصالحهم ومستقبلهم، وخضت غمار القتال جنبا إلى جنب مع الحلفاء وكنت وطيد الامل بأننا نحارب في جانب شرف الأمة الانكليزية. فاقدمت على خوض القتال، ولنا كبير الثقة في ان كفتي فيه كانت راجحة. فلبى العرب دعوتي في العراق وسوريا وفلسطين وكانت بيدي وثائق الساسة المسؤولين وتصريحاتهم الخصوصية التي فاهوا بها على رؤوس الاشهاد، وكلها تجمع على ان العرب سيفوزون بوحدتهم واستقلالهم. وقد ابى العرب صلحا منفردا يعقد مع العدو الذي عرض عليهم ان ينيلهم استقلالهم وقطع لهم المواثيق والضمانات المؤكدة. فلهذه الاسباب الفت نظر انجلترا إلى ما حل بحلفائها العرب، فقد مزقت وحدتهم وقطعت اوصالها وتفككت بلدانهم وصارت محتلة واخذ العالم الاسلامي وقومي يرمياني بتهمة اني بعت بلدانهم لبريطانيا، لئلا يقع عليهم لوم إذا ما توسلوا بوسائل أخرى إلى درء هذا السواد عن تاريخهم المجيد، غير مكترثين للعواقب مهما كانت). انظر في ذلك د.محمد كامل ليلة، محاضرات في المجتمع العربي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٠، ص٢٦٤.

مطامع تركيا، هي الوصول إلى تحرير الشعوب التي سامها الاتراك الظلم طويلا. تحريرا كاملا ونهائيا وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار السكان الاهليين بطريقة الاختيار الحر)[١].

الا ان هذا البيان لم يكن سوى حبر على ورق. ولم تسفر المذكرات التي رفعت عن اية بادرة حسنة من لدن السلطات البريطانية، بل امعنت بلا مبالاتها، وهزأت بمطالب اهل البلاد وحكمتهم بالحديد والنار.

ونتيجة لما تقدم اصبح الاستقلال هدفا ساميا ينشده العراقيون، ويسعون لنيله مهما عظمت التضحيات. وبدأت اهداف الحركة الوطنية تتبلور والحس الوطني ينموا مما ساعد على نمو بذور الثورة التي اندلعت في الثلاثين من حزيران سنة ١٩٢٠. حيث اصطدم الثوار مع القوات البريطانية التي استباحت الحرمات واراقت الدماء، ولم تفتر الثورة الا بعد مضي ستة اشهر تقريبا[٢].

واثناء ذلك صدرت الاوامر من بريطانيا إلى (السير برس كوكس) مندوبها السامي في ايران للتوجه إلى العراق بوصفه مندوبا ساميا لبريطانيا فيه خلفا (للسير ولسن) وكان الأول معروفا بخبرته في الشؤون العراقية.

بدأ المندوب السامي الجديد مهمته الاساسية والتي تتمثل بالقضاء على الثورة الشعبية. واستهل ذلك بغزل مع رجال السياسة العراقيين، واعلن انهاء الحكم العسكري رسميا والسعي إلى تأليف حكومة مؤقتة،

١- د.محمد الادهمي، المصدر السابق، ص ٥١.

٢- انظر في تفاصيل ثورة العشرين، عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، طبعة ثانية، ١٩٦٥، ص ٧٨ وما بعدها.